: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i39.518

TJFPS

39

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

" تقييم السياسات الحكومية في العراق للتحول نحو الاقتصاد الاخضر: دراسة تحليلية للمدة(2003-2025)"

Evaluation of Government Policies in Iraq for the Transition to a Green Economy: An Analytical Study for the Period (2003-2025)

Dr. Tamara Kadim Munati [a]
Al Mustansiriya University [a]
https://orcid.org/0009-0001-1065-9015

م.د. تمارا كاظم مناتي * [a]
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received 16 Mar.2025
-Received in revised form 10 Apr .2025
- Final Proofreading 15 May. 2025
- Accepted: 23 May. 2025
- Available online:30 Jun.2025

Keywords:
- Government Policies.
- Green Economy.
- Climate Change.
-IRAQ.

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Studies related to the environment whether under the title of green economy, environmental diplomacy, green diplomacy, or environmental and climate rehabilitation strategies provide a suitable framework for developing environmental policies in Iraq or other countries. This stems from the increasing pressure these issues impose on governments. Due to this growing pressure, most countries, including Iraq are moving toward integrating the environmental policies as a core component of their national security strategies. In the case of Iraq, although the country has recently recognized the seriousness of environmental degradation, the measures taken so far remain limited and appear as hesitant policies in the environmental field , these policies are accompanied by a real threat to public life in Iraq due to environmental deterioration, while also being driven by a governmental desire to present a modern and civilized image to the world through environmental concern.

* Assistant lecturer Tamara Kadim Munati **,Email:** tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq **,Tel:**xxx **, Affiliation**: Al Mustansiriya University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 16 أذار 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 نيسان2025
- التدقيق اللغوي 15 مارس2025
- القبول: 23 مارس2025
- النشر المباشر: 30 حزيران 2025

الكلمات المفتاحية:
- **السياسات الحكومية**
- **الاقتصاد الاخضر**
- **التغير المناخي**
- **العراق**

الخلاصة:أن الدراسات المتعلقة بالبيئة بشكل عام سواء كانت تحت عنوان الاقتصاد الاخضر، أو دبلوماسية البيئة، أو الدبلوماسية الخضراء أو استراتيجيات اصحاح البيئة والمناخ، تصلح لتقديم اطار مناسب لتطوير السياسات البيئية في العراق أو الدول الاخرى انطلاقاً من الواقع الضاغط الذي باتت تفرضه على حكومات الدول، ونظراً لهذا الضغط، أصبحت اغلب الدول ومنها العراق تتجه لجعل سياساتها البيئية جزء اصيل من إستراتيجيات الأمن الوطني. وبخصوص العراق، فبالرغم انه تنبه مؤخراً لخطورة التدهور البيئي، إلا أن هناك بعض الخطوات المحدودة تظهر كسياسات مترددة في مجال البيئة مشفوعة بخطر حقيقي على الحياة العامة في العراق جراء التدهور البيئي من جهة ومدفوعة برغبة حكومية لأظهار أن سياساتها حضارية امام العالم عبر الاهتمام بالبيئة من جهة اخرى.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الاخيرة تحول كبير في تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر، باعتباره نموذج تنموي يسعى للحفاظ على البيئة ويحقق التنمية المستدامة، إلا أن الاداء الحكومي العراقي البيئي كان دون مستوى الطموح بالرغم من الاثار التي عانى منها العراق جراء الحروب والنزاعات التي خلفت تحديات بيئية واقتصادية معقدة؛ مما يجعل التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة وطنية واولوية تنموية، وعليه.أن هذا البحث سوف يسلط الضوء على ملامح الاداء الحكومي لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الاخضر والسياسة المقترحة للحد من ظاهرة التغيرات المناخية وتحقيق تحول أخضر فعال.

أهمية البحث: تتبع **أهمية البحث** من كونه يعالج موضوع يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي والعلمي حول دور السياسة الحكومية في العراق الذي يتمثل في الحد من ظاهرة التغيرات المناخية بهدف تحقيق التحول نحو الاقتصاد الاخضر عبر المحافظة على الموارد لاسيماّ غير المتجددة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل سياسات التحول الحكومي في العراق نحو الاقتصاد الاخضر من خلال تقييم مدى فاعلية هذهِ السياسات في تحقيق التنمية المستدامة، مع ضرورة التركيز على التحديات التي تواجه عملية التحول والفرص المتاحة في ضوء المحددات الوطنية.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من **اشكالية** تتعلق بمتغيرات المناخ في العراق التي تشكل دافعاً نحو توجهات الحكومة العراقية في صوغ سياساتها للتحول نحو نهج اقتصادي منخفض للانبعاثات الغازية، ويعزز تحوله بالاهتمام بالطاقة المتجدد. وبالتالي تحاول الدراسة الاجابة على سؤال مركزي مفاده **كيف استجابت الحكومة العراقية لمخاطر تغيرات المناخ؟**. ومن ثم مجموعة من التساؤلات الثانوية حول هل يستطيع العراق تبني نموذج الاقتصاد الأخضر في ظل اعتماده الكبير على عائدات النفط؟ وماهي الاليات الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة العراقية لمواجهة التغير المناخي ؟ وماهي التحديات التي تواجه الحكومة العراقية وتزيد من بطء اجراءاتها للحد من تغيرات المناخ؟

فرضية البحث: يستند البحث إلى **فرضية** مفادها : "أن تبني سياسة بيئية واضحة تعكس سياسات التحول في الأداء الحكومي العراقي من أجل مواجهة التغير المناخي، تطوراً في إجراءاته الاستراتيجية نحو بناء قدراته على تنفيذ أهدافه الوطنية في التعامل مع تداعيات تغير المناخ".

مناهج البحث:اعتمد البحث على "**المنهج الاستقرائي الوصفي**" القائم على اسلوب الوصف، فضلاً عن منهج تحليل المضمون من إجل الوصول إلى مقترحات مقاربة للواقع عبر إجراء مقابلات شبه مقننة مع نخبة من الخبراء في مجال البيئة الوارد أسماؤهم ادناه.

الجدول (1) يوضح اسماء الخبراء في هذهِ الدراسة وصفاتهم

الاسماء	الصفة	سنوات الخبراء
شامل زامل كايم	مدير فريق افاق المناخ التطوعي	3 سنوات
د.لؤي علي حسين	مستشار سياسي	18 سنة
د.علاء نجم	متخصص الاكاديمي في علوم الجو بكلية العلوم/ الجامعة المستنصرية	8 سنوات
د.سعد عبيد علوان السعيدي	استاذ جامعي في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد	10 سنوات

هيكلية البحث: من أجل دراسة الموضوع والتوصل إلى إجابات حول الاسئلة المثارة سيتم تقسيم البحث على مقدمة وأربعة محاور وخاتمة، سيأتي المبحث الاول بعنوان "الاقتصاد الأخضر: رؤية مفاهيمية"، وسيكون المبحث الثاني بعنوان"السياسات الحكومية العراقية في الاقتصاد الاخضر: مقاربة مزدوجة لنقاط القوة والضعف"، أما المبحث الثالث فسيأخذ عنوان "تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق" ، بينما سيأتي المبحث الرابع بعنوان "مسارات الحل: مقترحات لتجاوز تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر".

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر(Green Economy): رؤية مفاهيمية

أصبحت العلاقة بين المشكلات البيئية والاقتصاد الدولي أكثر وضوحًا بعد سبعينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت نوقشت القضايا البيئية في مؤتمرات القمة الدولية ومجموعات الدول لأنه من المقبول على نطاق واسع أن التدهور البيئي والتلوث سواء أكان محليًا أو عابر للحدود القومية أو عالميًا يؤثر على الدول بأكملها.ومع ذلك وبعد قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992 ، أصبحت التنمية المستدامة هي الاستراتيجية السائدة للتعامل مع آثار المشاكل العالمية المدفوعة اقتصادياً.وبدأت التنمية المستدامة تؤثر على القوانين البيئية الوطنية والدولية.وهنا ينبغي الاشارة أن علماء البيئة ومنظري السياسة الخضراء ليسوا مقتنعين بكفاءة استراتيجيات التنمية المستدامة، كما يرى مناصري النظرية الخضراء أن التجارة الواسعة هي السبب الرئيس لإنهيار الأمن الاقتصادي وهي السبب كذلك للمشاكل البيئية.وبالتالي ينتقد الاقتصاد السياسي الأخضر الاقتصاد العالمي، ويجلب منهجاً معيارياً وأخلاقياً للعلاقات بين العالمين الإنساني وغير الإنساني.وعليه يمكن أن نعرف الاقتصاد الاخضر بأنه ثقافة بيئية يمتلكها المستهلك مهما كانت طبيعته من أجل المساهمة في الحفاظ على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(1).

كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الاخضر بأنه : "آلية تؤدي إلى تحسن في رفاهية الإنسان مع تقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد بشكل كبير(الموارد البيئية)، أي أنه يركز على إنتاج

(1) فارس قره، النظرية الخضراء في العلاقات الدولية،(الموسوعة السياسية، 2019)، في:
https://bit.ly/3Q0bTWl
see: Alaa Mohammed Hassan , & Saif Nussrat Tawfeeq (2023). "THE ROLE OF THE UNITED NATIONS IN MITIGATING GLOBAL CLIMATE CHANGE". Russian Law Journal, 11 (9S), 521-536.

كميات أقل من الكربون والانبعاثات واستيعاب جميع الفئات الاجتماعية ببراعة"، لذا هناك أهداف رئيسة للإقتصاد الأخضر هي[1]:-

أولاً- الحفاظ على البيئة الطبيعية واستدامتها واستعادتها.

ثانياً- حماية ورعاية الصحة العامة.

ثالثاً- زيادة العدالة الاجتماعية من خلال الاقتصاد الأخضر.

رابعاً- تعزيز الشركات والمؤسسات المستقلة المحلية.

خامساً- الحد من الفقر عن طريق خلق وظائف جيدة في مجال البيئة.

كذلك يهدف الاقتصاد الاخضر إلى الحد من التلوث عن طريق زيادة كفاءة الموارد واستهلاك الطاقة، ويطمح إلى نمو الدخل وفرص العمل التي يجب أن تكون مدفوعة بالاستثمارات العامة والخاصة وتحتاج إلى التحفيز والدعم من خلال الإنفاق العام المستهدف وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح ومنع فقدان التنوع البيولوجي، فضلاً عن ذلك فإن مبدأ الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة كما قد يفترض البعض بل يحققها، وبالتالي يعترف مفهوم الاقتصاد الأخضر بأن النظم الإيكولوجية والاقتصاد ورفاهة الإنسان والأنواع المختلفة من رأس المال الطبيعي والمنتج والاجتماعي والبشري مرتبطة ارتباطاً جوهرياً[2]، إذ يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية ويعمل على تقليل المخاطر البيئية بنسبة كبيرة ويعزز وجود الموارد وتتسم أبسط أشكال الاقتصاد الأخضر بانخفاض انبعاثات الكربون وكفاءة استخدام الموارد والاندماج الاجتماعي، والهدف من ذلك هو تعزيز الانتقال العادل نحو اقتصاديات ومجتمعات مستدامة إيكولوجيا تولد فرص عمل لائقة وتحسين الظروف المعيشية للسكان[3].

ومن خلال التعاريف السابقة التي تناولت الاقتصاد الاخضر نرى أنها تصب في هدف رئيس واحد وهو الحفاظ على البيئة، وعدم التعامل مع المنتجات التي تهدد سلامة الفرد، فضلاً عن المنتجات التي يتم

---

[1] زمن ماجد عودة، وهبة نصير عبد الرزاق، **النظرية الخضراء لنظام دولي مستدام**، في مجموعة مؤلفين، معضلة المناخ: التحدي وتعدد السياسات، مراجعة وتحرير: مثنى فائق مرعي، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2025)، ص64.

[2] زمن ماجد عودة، وهبة نصير عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص64.

[3] منظمة العمل الدولية، كيف تعمل في الاقتصاد الأخضر في العراق؟ دليل للشباب والباحثين عن عمل ومن يدعمهم، تقرير منشور،(منظمة العمل الدولية،2022)،ص10.

تصنيعها بكميات كبيرة من الموارد، والحفاظ على الموارد باستعمال التكنولوجيا الخضراء وسياسات تكون أقل ضرراً على البيئة، وظهر من خلال هذا التصرف مستهلك من نوع آخر يختلف عن المستهلك العادي، يسمى بالمستهلك الأخضر.

المبحث الثاني:-السياسات الحكومية العراقية في الاقتصاد الاخضر: مقاربة مزدوجة لنقاط القوة والضعف.

أن ضـــحايا التغيرات المناخية تفوق ضـــحايا الحروب والنزاعات، كما أنها تهدد كل الدول والشـــعوب على عكس النزاعات التي تهدد الدول التي تندلع فيها فقط.لهذا يمكن اعتبار التغير المناخي تهديداً للأمن الوطني والســـلم الدولي(1).وبالرغم من الســـياســـات البيئية الحكومية لمعالجة التغير المناخي في العراق ،لا تزال غير كافية وخجولة جداً لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة، وتحتاج إلى تحســـينات جوهرية لتكون أكثر فعالية واستدامة، إلا أنه تطورت في الفترة الاخيرة القدرات المؤسسية متمثلة بشكل خاص في وزارة البيئية العراقية ووزارة الموارد المائية، وكذلك تم تعزيز التعاون الحكومي مع المنظمات الدولية ذات الصـــلة في هذا المجال، فضلاً عن زيادة مشاركة العراق في النشاطات العالمية المرتبطة بالمناخ والبيئة(2).ومن هنا في سبيل مواجهة التغير المناخي ،قامت الحكومة العراقية بعدة إجراءات تمثلت بالأعمال الآتية:-

أولاً- التعاون الدولي: انضـــمام العراق إلى اتفاقية باريس للتغير المناخي في عام 2021، مما يدل على التزامه الدولي في مواجهة التغير المناخي(3).

ثانياً- خطط إعادة التشـجير: مبادرات لإعادة تشـجير المناطق المتضـررة من التصـحر وتقليل آثار الغبار والعواصف الرملية.

ثالثاً- التركيز على المياه: عبر مشاريع لتحسين إدارة الموارد المائية التي تقوم بها وزارة الموارد المائية وتقليل الهدر في ظل شح المياه.

---

(1) الهام مكي، إليات كتابة السياسات العامة والتأثير، ورشة عمل ضمن مجلس الشباب العراقي لسياسات التغير المناخي، (بغداد: معهد ساسة لتعزيز الديمقراطية، 25 كانون الأول 2024).

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع المستشار السياسي في وزارة الموارد المائية الدكتور(لؤي علي حسين) بتاريخ 10 كانون الثاني 2025.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير فريق افاق المناخ التطوعي (شامل زامل كايم) بتاريخ 8 كانون الثاني 2025.

رابعاً- الطاقة المتجددة: خطوات مبدئية لتشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري(1).

خامساً- اتفاقية التعاون الاستراتيجي البيئي بين الأمم المتحدة والعراق: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة وتنميتها في العراق، وتم عقد الاتفاقية في بغداد في العاصمة العراقية عام 2014. وتكمن اهمية الاتفاقية في تعزيز حماية البيئة في العراق وتنميتها بشكل مستدام، وتساعد الاتفاقية في تعزيز الوعي بقضايا البيئة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال،كما تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في العراق. وتعد هذه الاتفاقية من صلب عمل الدبلوماسية الخضراء وتحقيق التحول نحو الاقتصاد الاخضر التي تسعى المنظمات الدولية لتحقيقها إزاء الدول التي تعاني من اخطار بيئية ومناخية كالعراق. فقد نصت الفقرة (2) من المادة الأولى على "الهدف من برنامج التعاون هو تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية من اليونيب إلى وزارة البيئة في جهودها لمعالجة القضايا البيئية ذات الأولوية التي تواجه التنمية الوطنية للعراق" .إما نطاق عملها حددتها في الفقرة الثالثة من نفس المادة : "الغرض من الاتفاقية هو وضع برنامج شراكة استراتيجية بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة وتحديد أهداف ونتائج واضحة وكذلك التمويل المطلوب وآلية التنفيذ "، وتمويل نفقات تنفيذ الاتفاقية يكون من ضمن ميزانية العراق، ويحول اليونيب هذه الاتفاقية لوثيقة مشروع يمول من قبل ميزانية منفصلة، وعلى الطرفين مراعاة ان المصاريف المتفق عليها تخضع لإجراءات الصرف الخاص بالحكومة العراقية وهذا ما وضحته المادة (1) من الاتفاقية، اما التزامات البرنامج تجاه العراق وضحتها المادة(4)(2).

سادساً- مشاركة العراق في مؤتمر باريس عام 2015 وتقديمه خطته الوطنية لغاية عام 2035 لخفض الانبعاثات الغازية داخل حدود البلاد، إذ وضح بأنه سيعمل على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة

---

(1) مقابلة اجرتها الباحثة مع المتخصص الاكاديمي في علوم الجو والطاقة الدكتور (علاء نجم) في كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية بتاريخ 12 كانون الثاني 2025.

(2) حنين فائق حسن، وسجى نبيل عزيز، فاعلية الدبلوماسية العراقية في مؤتمرات التغيرات المناخية، **المجلة السياسية الدولية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الموسوم نحو دبلوماسية فاعلة لتعزيز مكانة العراق إقليمياً ودولياً بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية(الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2024)،ص389-390.

بنسبة(1%) في حالة استمرار الأوضاع الأمنية السيئة على حالها في تلك الفترة ٢٠١٥، وبنسبة ١٣% إذا تحسنت أوضاعه الأمنية لاحقاً[1].

سابعاً– وفي عام 2021 قدمت وزارة الصحة والبيئة العراقية ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، مساهمتها المحدثة وطنيا (NDC)، وتألفت المساهمة المحددة وطنيا (NDC) من عدة سياسات منقحة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلاد مع معالجة قطاعات أخرى بما في ذلك الزراعة والنفايات والنقل والنفط والغاز، وركزت المساهمة المحددة وطنيا بشكل رئيس على الحد من انبعاثات الميثان في القطاعات الرئيسة المختلفة[2].

بناءً على هذهِ الجهود أكدت وثيقة المنهاج الوزاري لعام 2022 في ديباجتها على إن الحكومة العراقية سوف تقوم بحملات استثنائية يتم في إطارها حشد الطاقات المتاحة في أجهزة الدولة بغية تقديم الخدمات للمواطنين في قطاعات الصحة والماء والمجاري والنظافة وغيرها وبأشراف مباشر من رئاسة الوزراء[3].إذ دأبت حكومة رئيس مجلس الوزراء (محمد شياع السوداني) في برنامجها الحكومي على فقرات مهمة منها ما يتعلق بالداخل تماشياً مع ما تم تسميته(حكومة الخدمة) وبين ما يتعلق بالخارج الذي أسمته "الدبلوماسية المنتجة" التي جعلت في مقدمتها الحاجة للطاقة المتعلقة بالوقود فالعراق احوج للطاقة المنتجة من خلال صناعات الكثير من الدول مع ما موجود من ثروات طبيعية وطاقة شمسية، فأن الدول أصبحت تتطلع لاستثمار الغاز العراقي، والعراق يريد الاستفادة من الغاز واستثمار الغاز المصاحب المحروق مما يزيد من ميزانية العراق ويزيد من فرص التحول نحو الاقتصاد الاخضر[4].

---

[1] سعيد كاظم احمد، العراق والتغير المناخي– الآثار ومواجهة التحديات، **المجلة السياسية الدولية**، العدد58(الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2024)،ص181.

[2]Climate and clear air pollution;
https://www.ccacoalition.org/ar/partners/iraq?utm_source=chatgpt.com

[3] رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، المنهاج الوزاري،(المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 27 تشرين الأول 2022)،في:https://pmo.iq/ /

[4] ابتسام حاتم علوان، ودينا محمد جبر، الدبلوماسية المنتجة والفاعلة(العراق بعد عام 2021 انموذجاً)، **المجلة السياسية الدولية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الموسوم نحو دبلوماسية فاعلة لتعزيز مكانة العراق إقليمياً ودولياً بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية(الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2024)،ص82–83.

ثامناً- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق (2024-2030): في 18 أيلول 2024 ، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع وزارة البيئة هذهِ الاستراتيجية التي تمثل إنجازاً مهماً في جهود العراق لمعالجة التحديات البيئية وتتماشى مع أهداف التنمية الوطنية بالاعتماد على التقييمات الشاملة للظروف البيئية الراهنة في العراق، إذ أن هذهِ الاستراتيجية تقدم خارطة طريق لمعالجة القضايا الملحة مثل النمو السكاني واستخدام الموارد غير المستدام وإدارة المياه الإقليمية التي ادت الى تدهور بيئي كبير، بما في ذلك التصحر وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد المائية(1).

فضلاً عما ذكر، من نقاط قوة في الاداء الحكومي كمحاولة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الاخضر من الضروري التحدث بالمقابل عن الكثير من نقاط الضعف في السياسات الحكومية.إذ أن العراق كبقية دول عالم الجنوب من اكثر المناطق سهلة التعرض لمشكلة التغيرات المناخية كالتلوث وتفاعلات الاحتباس الحراري وانبعاث الغازات السامة في الجو التي وصلت نسبتها (21%) قابلة للزيادة في ظل غياب استخدام وسائل الانتاج النظيفة والطاقات المتجددة(2).وقد صنف العراق ضمن أسوء (12) دولة في العالم في مؤشر الأداء البيئي للعام 2022، حيث جاء بالمرتبة (160) من (180) دولة شملها التقرير، وتفاوت الأداء في المؤشرات الفرعية ما بين المرتبة (102) في مؤشر حيوية النظام البيئي والمرتبة(169) في مؤشر التغير المناخي(3).

وفقاً للتقرير الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)، سترتفع حرارة العراق في المدة القياسية ذاتها بمعدل درجتين مئويتين، بينما يعد تقرير الأمم المتحدة لتوقعات البيئة العالمية (GEO-6) إنها ستكون أسرع بسبع مرات من متوسط المعدل العالمي، إذ صَنَّفَ العراق على أنه خامس دولة في العالم تعاني من التأثيرات الشديدة والمباشرة لتبدل المناخ، متوقعاً انخفاض الهاطلات السنوية بنسبة

---

(1) الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق2024-2030،(برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2024)،ص7.

(2) مصطفى جاسم حسين، وسلوى غضنفر حكمت، تحديات الأمن المائي العراقي، **المجلة السياسية الدولية**، العدد54 (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2023)، ص65-66.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الاثار البيئية والاقتصادية للتغير المناخي مع إشارة خاصة للعراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد82(الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد،2024)،ص12.

(9%) بحلول 2025، مع زيادة مستويات الملوحة إلى (50) ضعفاً، كما يستهلك التبخر نحو(15.7) مليار م3 سنوياً، ما يعادل(14.5%) من حجم الاستهلاك الكلي الوطني، فغالباً ما تتجاوز الحرارة في العراق الـ(53 م°) صيفاً كما هو موضح بالشكل ادناه، لاسيمّا في المناطق الجنوبية المُنتجة للنفط أو تلك التي تشهد نشاطاً متزايداً لانبعاثات غاز الميثان، ما يتسبب بهلاك المزروعات والجاموس والتنوع الإيكولوجي(1).

الشكل (1)متوسط درجات الحرارة في العراق للمدة(1901–2024)

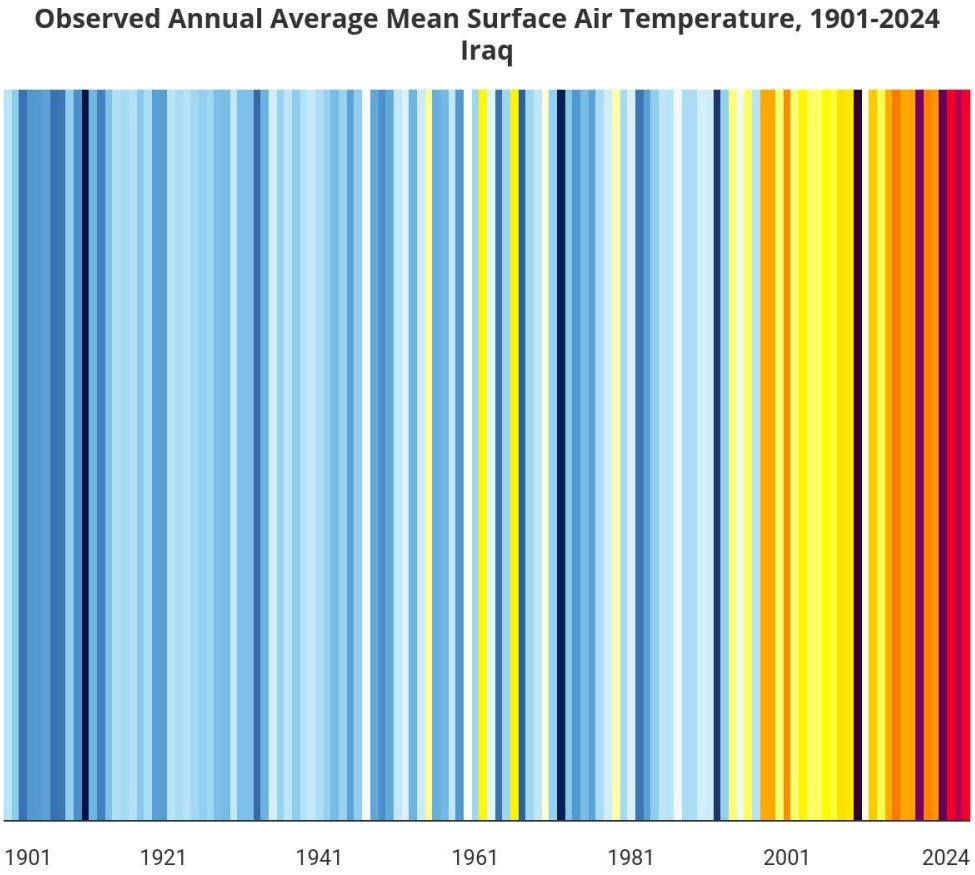

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:

Iraq,wordBank,2025,(https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical), accessed may 27,2025.

فعلى الرغم من اهتمام العراق بالبيئة على المستوى الرسمي عبر التأسيس لأطر دستورية تعنى بالبيئة ومنها وزارة البيئة، فضـــلاً عن بعض الســـياســـات والاجراءات الحكومية والقوانين والتشـــريعات غير أن نتائج هذه

(1) تمارا كاظم الاسدي، **العراق والتغير المناخي: التحديات وسياسات المعالجة**، في مجموعة مؤلفين، معضلة المناخ: التحدي وتعدد السياسات، مراجعة وتحرير: مثنى فائق مرعي، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2025)، ص120.

السياسات والاجراءات تبدو تماماً إنها قاصرة وغير فعالة مقارنة مع حجم وطبيعة التحديات، إذ يغزوا التلوث والتصحر والجفاف والتدهور البيئي والتقلب المناخي العراق بكل تفاصيله لاسباب تتعلق بفشل حكومي في الحد منها ،لاسيّما في ضل محدودية اجراءات الدولة في مواجهة شح المياه أو نقل المصانع والمعامل والمصافي الملوثة إلى خارج التجمعات السكانية، أو وقف التصحر أو تلوث المياه، أو الانبعاثات الغازية والأدخنة والابخرة الطائرة، فضلاً عن تراكم عوامل التلوث والتصحر والجفاف المحلي فإن هناك اسباب خارجية تتعلق بالاحتباس الحراري والجفاف والتلوث الناتج عن السباق الصناعي الدولي. ومن هنا نلاحظ تكرار ورود اسم العراق في الاحصائيات الدولية المتعلقة باكثر الدول تعرضاً للتلوث إذ احتل العراق المرتبة الخامسة على المستوى العالمي كما ذكرت، وليس هناك مبرر لهذا التراجع فالحلول سهلة لأن ظاهرة التغيرات المناخية مختلفة في العراق مقارنة بغيره من الدول؛ بسبب تميزها بتوفر الموارد المتاحة والممكنة اللازمة لتوظيفها في مجال تنفيذ سياسات اصحاح البيئة، كذلك وضوح المشكلة البيئية في العراق وبدقة حيث لا توجد معضلة في تشخيص الخلل البيئي ولا توجد اسباب غامضة أو الغاز تربك العمل أو تخل بوضع سياسات واقعية ولا في تنفيذها أو في تحديد الجهات المسؤولة عنها، كما أن هناك ضغط عالمي على العراق أو غيره من الدول في اطار المفاوضات متعددة الاطراف التي تستهدف ارساء اتفاقيات ومعاهدات خضراء[1].وعلى هذا الأساس ،يمكن بيان أهم نقاط الضعف في السياسات الحكومية العراقية التي تتمثل في:

1- قد يكون هناك القليل من الفساد في بعض مؤسسات الدولة العراقية والذي يعيق أو يحبط محاولات اصحاح البيئة.

2- تبادل الاتهامات وعدم تحمل المسؤولية بين الجهات والاطراف المسؤولة عن التلوث والاضرار بالبيئة مما يعقد عمليات الملاحقة القانونية، فضلاً عن وجود مصالح سياسية تقف وراء حماية المتسببين بالتلوث والتدهور البيئي.

[1] مقابلة اجرتها الباحثة مع استاذ الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد ومدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية الدكتور(سعد عبيد علوان السعيدي) بتاريخ 19 كانون الثاني 2025.

3- ضعف حجم توظيف التكنلوجيا الحديثة في سياسات الحفاظ على البيئة واصحاحها كالتقنيات الحديثة في استصلاح الاراضي وزراعة الصحراء ومواجهة التصحر وترشيد المياه وتقليل التبخر وتدنية نسب التلوث والاشعاعات والفشل في توطين طاقة مستدامة خضراء(1).

4- ضعف التنفيذ الفعلي للخطط والسياسات البيئية بسبب غياب التمويل الكافي وقلة الكفاءات المتخصصة.

5- التركيز على المعالجات الآنية بدلاً من وضع خطط طويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة.

6- ضعف إشراك المجتمع المدني والخبراء في تصميم وتنفيذ السياسات البيئية.

7- عدم وجود قوانين بيئية في العراق وعلى وجه الخصوص فإن اخر قانون بيئي هو قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009 وهذا القانون قديم ولا يتوافق مع التزامات العراق وفق اتفاق باريس 2015(2).

8- عدم وجود تنسيق موحد بين مؤسسات الدولة العراقية لاسيّما بين حكومة المركز والاقليم والحكومات المحلية في العراق، فهناك تداخل المسؤوليات بين أكثر من جهة ووزارة ومؤسسة للاشراف على وضع وتنفيذ سياسات اصحاح البيئة ومواجهة خطر التلوث والتدهور البيئي(3).

9- اقتصاد العراق ريعي يعتمد على النفط والذي هو من الاسباب الرئيسة للتعامل مع المشاكل البيئية، فمثلاً استثمارات النفط قد تحرج الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها نحو الاهوار في جنوب العراق، طالما أن هذهِ الاستثمارات تقع قريبة من المنطقة العازلة Buffer Zone للمواقع التي ادرجت على لائحة التراث العالمي. اضف الى ذلك ،أن التخصيص المالي في تنفيذ السياسيات البيئية في العراق تعتمد عادة على المساعدات الدولية ولم ترصد لها ميزانية ثابتة في الموازنة الوطنية العامة(4).

10- غياب الرقابة: قلة الرقابة البيئية على الصناعات النفطية والممارسات الزراعية التي تؤدي إلى التلوث.

---

(1) المصدر السابق، مصدر سبق ذكره.

(2) شامل زامل كايم، مصدر سبق ذكره.

(3) ناظم نواف ابراهيم، أزمة الأمن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة 2003: محاولة في تحديد المعوقات- المعالجات- وآفاق المستقبل، **المجلة السياسية الدولية**، العدد54 (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2023)، ص86.

(4) لؤي علي حسين، مصدر سبق ذكره.

11- ضعف الوعي العام: فهناك قلة في الوعي المجتمعي والسياسي بأهمية التغير المناخي وتأثيراته على المدى البعيد ونقص حملات التوعية التي تُشرك المواطنين في مواجهة التغير المناخي(1).

بعد استعراض الإداء الحكومي العراقي في الاقتصاد الأخضر، يتبين لنا هناك عدة أمكانيات واجراءات تبرز مدى الالتزام السياسي عبر المبادرات التشريعية ومحاولات استقطاب الموارد المتجددة، إلا أنه بالمقابل هناك ضعف في التنسيق المؤسسي وتحديات التمويل التي تعيق تطوير اقتصاد أخضر مستدام.

المبحث الثالث: تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق:

يواجه العراق تحديات متعددة تحول دون الانتقال الفعّال نحو الاقتصاد الأخضر؛ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعقدة التي يعاني منها البلد، لهذا يمكن بيان هذهِ التحديات في ادناه:-

أولاً- التحديات الاقتصادية:

1- الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيس للدخل، مما يجعل الاقتصاد العراقي غير متنوع وضعيف المرونة تجاه التغيرات المناخية.

2- ضعف الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.

3- قلة الموارد المالية المتاحة لدعم المشاريع البيئية والتكنولوجيات المستدامة.

4- تدهور البنية التحتية، مما يعيق تنفيذ مبادرات الاقتصاد الأخضر بكفاءة(2).

5- نقص الاستثمار في الطاقة المتجددة: رغم وجود إمكانيات كبيرة للطاقة الشمسية والرياح، إلا أن هناك نقصًا في الاستثمارات الحكومية والخاصة في هذه المجالات.

6- الفساد ونقص التمويل: قلة الشفافية والفساد الإداري تؤثر على تخصيص الموارد المالية بشكل صحيح لدعم مشاريع الاقتصاد الأخضر، مما يؤدي إلى تباطؤ التنفيذ(3).

---

(1) علاء نجم، مصدر سبق ذكره.

(2) شامل زامل كايم، مصدر سبق ذكره.

(3)The Reality Of The Lraq iEconomy Between Current Challenges And Future Options Available Waqie Alaiqtisad Aleiraqii Bayn Altahadiyat Alhaliat Walkhiarat Almustaqbaliat Almutaha.

7- تحديات تتعلق باســـتهلاك الطاقة، إذ لا يزال العراق يعتمد على اســـتهلاك الطاقة الاحفورية التقليدية، وبالاخص النفط الخام.

8- لاتزال وســـائل النقل العراقية المختلفة تعتمد على الوقود الملوث للبيئة وهو مشـــتقات النفط الباعثة للكاربون. كما أن هناك عشوائية وتكدس للمركبات في مناطق سكنية ضيقة نتيجة تخلف سياسات النقل ، في حين نلاحظ ان اغلب دول العالم تطور وسائل كهربائية حديثة وغير ملوثة ولا تهدر كثير من الطاقة.

9- في الوقت الذي يتســابق العالم لانتاج الهدروجين الاخضــر كأفضــل نوع من انواع الطاقة النظيفة، فأن العراق لم يبدأ اصلا بوضع خطة لانتاج هذا النوع من الطاقة الخضراء(1).

ثانياً- التحديات الاجتماعية:

1- قلة الوعي المجتمعي حول أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتأثيره على تحسين الحياة اليومية وفهم نتائجه الايجابية البعيدة المدى.

2- ارتفاع نسب البطالة واعتماد كثير من المواطنين على القطاعات التقليدية الملوثة للبيئة.

3- ضعف مشاركة الفئات المهمّشة في عمليات صنع القرار البيئي، خاصة النساء والشباب في المناطق الريفية.

4- تحديات الهجرة البيئية والنزوح الداخلي الناتج عن التصحر وشح المياه، مما يزيد الضغط على الموارد المتاحة(2).

5- المقاومة الثقافية: بعض العادات الاجتماعية قد تكون مقاومة للتغيير، خاصـــة فيما يتعلق بالأنماط الاستهلاكية التي تؤدي إلى إهدار الموارد.

6- التوظيف والعجز في المهارات: الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب مهارات جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، مما يتطلب تدريبًا واسع النطاق للعمال والمهنيين(3).

---

(1) سعد عبيد علوان، مصدر سبق ذكره.

(2) شامل زامل كايم، مصدر سبق ذكره.

(3)The Impact Of Investment And Agricultural Employment On The Growth Of Agricultural Output In Iraq For The Period (1990-2018) Athir Alaistithmar Waleamalat Alziraeiat EalaaNumui Alnaatij Alziraeii Fi Aleiraq Lilmuda(1990-2018).

7- يفتقر العراق بشكل كبير لثقافة اجتماعية تحترم البيئة وتعتني بها حيث لا يزال المجتمع العراقي يتعامل مع البيئة انها جزء من الارادة الالهية وان الله سبحانه هو من يعتني بها ويقدر لها كيف ستكون وانها من اختصاص الخالق وليس المخلوق.

8- قلة الفرق التطوعية والمبادرات الانسانية الخاصة بالاعتناء بالبيئة واصحاحها ونبذ السلوكيات التي تلحق الضرر بالنظام البيئي، فعلى سبيل المثال عجزت هذهِ الفرق حتى عن وضع قوانين للصيد الجائر ضد بعض الحيوانات والاسماك النادرة والطيور المهاجرة، أو حتى ايقاف التجريف للمساحات الخضراء(1).

ثالثاً- التحديات البيئية:

1- التصحر المتزايد وفقدان الأراضي الزراعية الخصبة نتيجة سوء الإدارة البيئية.

2- ندرة المياه وتدهور جودة الموارد المائية بسبب تغيّر المناخ وسوء استخدام الموارد.

3- عدم وجود سياسات فعّالة للحد من انبعاثات الكربون وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية(2).

4- التغير المناخي وتوفر المياه بصورة كافية وتذبذب التساقط المطري يجعل من الصعب تأمين خطة طويلة الامد في التحول نحو الاقتصاد الاخضر(3).

5- التلوث البيئي: بسبب الصناعات النفطية و انتشار المولدات الاهلية بكثرة في جميع انحاء العراق وقلة الغطاء النباتي تؤدي إلى تلوث كبير للهواء والمياه والتربة، مما يعوق جهود التنمية المستدامة.

6- فقدان التنوع البيولوجي: تدمير البيئة نتيجة للعوامل الطبيعية والبشرية يساهم في فقدان التنوع البيولوجي، مما يعوق النظام البيئي ويفاقم من تحديات التحول إلى اقتصاد أخضر(4).

7- ضعف ومحدودية فاعلية اثر قوانين البيئة على الواقع العراقي.

8- محدودية الموارد الحكومية وموارد الدولة بشكل عام المخصصة لاصلاح البيئة.

---

(1) سعد عبيد علوان، مصدر سبق ذكره.

(2) شامل زامل كايم، مصدر سبق ذكره.

(3) لؤي علي حسين، مصدر سبق ذكره.

(4)Muqdad Abdul-Wahhab Al-Khatib, Challenges of the New Economy in Iraq ,**journal of the college of basic education**. 2012, Volume 18, Issue 74, Pages 667-687.

9- وقوع العراق في منطقة جغرافية يغلب عليها المناخ الجاف وقلة الامطار ومحدودية المياه العذبة وشدة حرارة الصيف مما يساهم بزيادة نسب التبخر للمياه وزيادة مساحات التصحر.

10- ضعف اجراءات الوزارة والحكومة الخاصة بردع المتسببين بتدهور البيئة محلياً أو الذين يتسببون بالهدر للموارد والمياه، فضلاً عن تخلف وسائل الانتاج وتقادمها مما يساهم بالتلوث(1).

المبحث الرابع: مسارات الحل: مقترحات لتجاوز تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

أولاً- تطوير استراتيجية وطنية خضراء: يتطلب ذلك إعداد خطة شاملة تعالج المياه، الطاقة، الزراعة، والتلوث، مع التركيز على الحوكمة البيئية.

ثانياً- الاستثمار في الاقتصاد الأخضر: استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكن أن يحوّل التحديات إلى فرص نمو اقتصادي مستدام.

ثالثاً- تعزيز التعليم البيئي: يمكن للبرامج التعليمية والتوعية المجتمعية أن تدعم تغييرات ثقافية وسلوكية باتجاه الاستدامة(2).

رابعاً- التكامل الإقليمي: يحتاج العراق إلى تنسيق الجهود الإقليمية مع تركيا وإيران بشأن قضايا المياه، مع تعزيز التعاون البيئي مع المنظمات الدولية من خلال سعي الحكومة العراقية إلى إبرام اتفاقات مائية ومناخية وبيئية مع دول الجوار المتشاطئة معه بما يضمن حقوق العراق المكتسبة من الواردات المائية الواصلة إليه منها، ويمكن طلب مساعدة منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية التي ينتمون إليها، فضلاً عن قيام الحكومة العراقية بالعمل على منع تدهور الأراضي الصالحة للزراعة، من خلال استيراد مصانع وفتح أخرى خاصة بإنتاج وسائل الري الحديثة، وتسهيل امتلاكها من قبل أصحاب الأراضي الزراعية، وإقامة المشاريع الخاصة بتحلية المياه في المنطقة الجنوبية ومنطقة الفرات الأوسط لمعالجة مخاطر الشحة المائية فيها، تحقيقاً لمبدأ وصول المياه العادل للجميع من دون أي معيار تمييزي(3).

---

(1) سعد عبيد علوان، مصدر سبق ذكره.

(2) بن سعيد حليمة، وجبلي محمد الأمين، تجربة كوريا الجنوبية في تبني السلوك الأخضر وانعكاساتها على التنمية المستدامة، **مجلة التنظيم والعمل**، العدد1(الجزائر: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2020)، ص114.

(3) فراس عباس هاشم، السياسات الاستراتيجية العراقية في مواجهة تداعيات التغير المناخي، **مجلة فرسان الرد السريع للدراسات الأمنية**، العدد2(العراق:وزارة الداخلية العراقية،2024)، ص324-325.

خامساً– التوسع من المساحات الخضراء داخل المدن وحولها واستنباط اصناف تتحمل الحرارة العالية والملوحة والجفاف وتشيد ابنية صديقة للبيئة قدراً الامكان(1).

سادساً– من الممكن استخدام الضرائب الخضراء في العراق للمحافظة على بنية الضرائب الكلية والمحافظة على البيئة في آن واحد، فهي بالإمكان استخدامها لإعادة تنظيم السياسة المالية، ويلاحظ إن معظم الحكومات ترفع من إيرادتها بفرض ضرائب على الدخل والأرباح والقيمة المضافة على السلع والخدمات، ، ولكن عندما تتبدل الضرائب الحالية بضرائب على التلوث واستنزاف الموارد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين كلاً من البيئة والنظام الاقتصادي(2).

سابعاً– توظيف التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال لاسيّما تلك التي تتعامل مع استدامة الطاقة النظيفة عبر التأكيد على ضرورة استعمال طاقات بديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ونشر التوعية للحد من استهلاك الطاقة التقليدية للحفاظ على البيئة العالمية(3).

ثامناً– الاعتناء بمشاريع الصرف الصحي واعتبارها جانب صحي يحظى بأولوية قبل اعتبارها جانب بيئي فقط والتعامل معها على انها مشاريع خدمية واقتصادية مربحة، وكذلك حضارية لا تقل اهميتها عن مشاريع البنية التحتية الاساسية الاخرى كالجسور والطرق السريعة لأن مشاريع الصرف الصحي ومشاريع الطمر جزء هيكلي من دورة اصحاح البيئة.

تاسعاً– الشروع وبتخطيط حكومي مركزي من قبل اعلى الجهات بحملة تشجير واسعة وانتقاء اشجار ونباتات مناسبة لا تتطلب كميات كبيرة من المياه لزراعة مساحات واسعة من الصحراء والمناطق المحيطة بالمدن مما يساهم في الحد من زحف الصحراء على المدن والارياف، فضلاً عن مساهمتها في تبريد الاجواء وتقليل تطاير الاتربة والرمال، وكذلك اضفاء جمالية على المناطق العراقية وتساهم في تطور السياحة ويمكن

---

(1) هادي فيصل سعدون، اثر التغيرات المناخية على الانسان وصحته من منظور جغرافي، **مجلة كلية التربية**، العدد4(الجامعة المستنصرية:كلية التربية، 2019)، ص532.

(2) بلاسم جميل خلف، السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد48(جامعة بغداد:كلية الإدارة والاقتصاد،2016)، ص173.

(3) سارة قاسم عبد الرضا، مصادر الطاقة البديلة ودورها في الحد من التغيرات المناخية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد56(الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2023)، ص570.

التعاون مع بعض الدول الرائدة في هذا المجال ومنها الصـــين والســـعودية اللتين نجحتا في زراعة ملايين الهكتارات من الاراضي القاحلة وحولتها إلى اراضي خضراء صالحة للسكن والنشاط الاقتصادي والسياحي.

عاشراً– وضـع السياسـات البيئية في صـلب إسـتراتيجية الامن الوطني العراقي القادمة وجعل اصـحاح البيئة والمناخ جزء اصـيل من البرامج الانتخابية للقوى السـياسـية للمرشـحين للانتخابات سـواء كانوا افراد أو كتل انتخابية(1).

(1) سعد عبيد علوان، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة:

يمثل التحول نحو الاقتصاد الاخضر خيار استراتيجي للعراق في ظل التغيرات المناخية المتفاقمة وقد أظهر البحث من خلال تحليل الإداء الحكومي وجود توجه رسمي نحو تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر لاسيّما أن العراق يمتلك مقومات وثروات طبيعية عدة تؤهله لهذا التحول، إلا أنه مع ذلك هناك محدودية في هذهِ التوجهات لتطبيق الاستثمار في المجالات الخضراء بسبب نقص التمويل وضعف التنسيق بين المؤسسات وغياب الرقابة الكافية، وعلى هذا الاساس توصلت الدراسة إلى عدة **استنتاجات** تمثلت بالأتي:

1- هناك ضعف في الإطار التشريعي التي تدعم الاستثمارات الخضراء أو قد تعطي حوافز للتحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.
2- يفتقر العراق الى استراتيجية وطنية متكاملة تعتمدها الحكومات العراقية المتعاقبة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
3- هناك ضعف في الوعي المؤسسي لدى صناع القرار وحتى المجتمعي حول أهمية الاقتصاد الأخضر.
4- نلاحظ ضعف واضح في الشراكات الدولية من اجل استغلال الفرص التي تضمن التعاون الدولي وتحقيق مشاريع خضراء بالرغم من انضمام العراق لاتفاقيات عدة لاسيّما اتفاقية باريس للمناخ.

وفي **الخلاصة** تعد المقترحات التي قدمها البحث إطاراً اولياً مناسباً لوضع خارطة طريق نحو تحقيق التحول للاقتصاد الأخضر قد تواكب المتغيرات العالمية وتدعم تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

Conclusion:

The transition to a green economy represents a strategic choice for Iraq in light of the escalating climate changes. The research, through analyzing government performance, has shown an official tendency to adopt green economy concepts, especially since Iraq possesses several natural resources that qualify it for this transition. However, there are limitations in these approaches to investing in green fields due to a lack of funding, weak institutional coordination, and insufficient oversight. Based on this, the study reached several conclusions:

1. There is a weakness in the legislative framework that supports green investments or provides incentives for transitioning to a green economy and renewable energy.
2. Iraq lacks a comprehensive national strategy adopted by successive Iraqi governments for the transition to a green economy.
3. There is weak institutional awareness among decision-makers and even within society regarding the importance of the green economy.
4. There is a clear weakness in international partnerships to capitalize on opportunities that ensure international cooperation and the implementation of green projects, despite Iraq's accession to several agreements, especially the Paris Climate Agreement.

In conclusion, the proposals presented in the research serve as a preliminary framework for establishing a roadmap towards achieving the transition to a green economy, keeping pace with global changes and supporting sustainable development in Iraq.

المصادر :

أولاً–الكتب:

1–تمارا كاظم الاسدي، العراق والتغير المناخي: التحديات وسياسات المعالجة، في مجموعة مؤلفين، معضلة المناخ: التحدي وتعدد السياسات، مراجعة وتحرير: د. مثنى فائق مرعي، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2025).

2–زمن ماجد عودة، وهبة نصير عبد الرزاق، النظرية الخضراء لنظام دولي مستدام، في مجموعة مؤلفين، معضلة المناخ: التحدي وتعدد السياسات، مراجعة وتحرير: د.مثنى فائق مرعي، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2025).

ثانياً– البحوث والدوريات:

1– ابتسام حاتم علوان، ودينا محمد جبر، الدبلوماسية المنتجة والفاعلة(العراق بعد عام 2021 انموذجاً)، المجلة السياسية الدولية، عددخاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الموسوم نحو دبلوماسية فاعلة لتعزيز مكانة العراق إقليمياً ودولياً بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية(الجامعة المستنصرية:كلية العلوم السياسية،2024).

2– بلاسم جميل خلف، السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد48(جامعة بغداد:كلية الإدارة والاقتصاد،2016).

3– بن سعيد حليمة، وجبلي محمد الأمين، تجربة كوريا الجنوبية في تبني السلوك الأخضر وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مجلة التنظيم والعمل، العدد1(الجزائر:جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2020)، ص114.

4– حنين فائق حسن،وسجى نبيل عزيز، فاعلية الدبلوماسية العراقية في مؤتمرات التغيرات المناخية، المجلة السياسية الدولية، عددخاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الموسوم نحو دبلوماسية فاعلة لتعزيز مكانة العراق إقليمياً ودولياً بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية(الجامعة المستنصرية:كلية العلوم السياسية،2024).

5– سارة قاسم عبد الرضا، مصادر الطاقة البديلة ودورها في الحد من التغيرات المناخية، المجلة السياسية الدولية، العدد56(الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2023).

6– سعيد كاظم احمد، العراق والتغير المناخي– الآثار ومواجهة التحديات، المجلة السياسية الدولية، العدد58(الجامعة المستنصرية:كلية العلوم السياسية،2024).

7– فراس عباس هاشم، السياسات الاستراتيجية العراقية في مواجهة تداعيات التغير المناخي، مجلة فرسان الرد السريع للدراسات الأمنية، العدد2(العراق:وزارة الداخلية العراقية،2024).

8– مصطفى جاسم حسين، وسلوى غضنفر حكمت، تحديات الأمن المائي العراقي، المجلة السياسية الدولية، العدد54 (الجامعة المستنصرية:كلية العلوم السياسية،2023).

9– ناظم نواف ابراهيم، أزمة الأمن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة 2003: محاولة في تحديد المعوقات– المعالجات– وآفاق المستقبل، المجلة السياسية الدولية، العدد54 (الجامعة المستنصرية:كلية العلوم السياسية،2023).

10– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الاثار البيئية والاقتصادية للتغير المناخي مع إشارة خاصة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد82(الجامعة المستنصرية:كلية الإدارة والاقتصاد،2024).

11– هادي فيصل سعدون، اثر التغيرات المناخية على الانسان وصحته من منظور جغرافي، مجلة كلية التربية، العدد4(الجامعة المستنصرية:كلية التربية، 2019).

ثالثاً– التقارير والورش

1- الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق2024-2030،(برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2024).

2- منظمة العمل الدولية،كيف تعمل في الاقتصاد الأخضر في العراق؟ دليل للشباب والباحثين عن عمل ومن يدعمهم، تقرير منشور،(منظمة العمل الدولية،2022).

3- الهام مكي، إليات كتابة السياسات العامة والتأثير، ورشة عمل ضمن مجلس الشباب العراقي لسياسات التغير المناخي، (بغداد: معهد ساسة لتعزيز الديمقراطية، 25 كانون الأول 2024).

رابعاً- المقابلات الشخصية:

1- مقابلة أجرتها الباحثة مع المستشار السياسي في وزارة الموارد المائية الدكتور(لؤي علي حسين) بتاريخ 10 كانون الثاني 2025.

2- مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير فريق افاق المناخ التطوعي (شامل زامل كايم) بتاريخ 8 كانون الثاني 2025.

3- مقابلة اجرتها الباحثة مع المتخصص الاكاديمي في علوم الجو والطاقة الدكتور (علاء نجم) في كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية بتاريخ 12 كانون الثاني 2025.

4- مقابلة اجرتها الباحثة مع استاذ الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد ومدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية الدكتور(سعد عبيد علوان السعيدي) بتاريخ 19 كانون الثاني 2025.

خامساً: مصادر الكترونية:

1- فارس قره، النظرية الخضراء في العلاقات الدولية،(الموسوعة السياسية، 2019)، في:https://bit.ly/3Q0bTWl

2- رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، المنهاج الوزاري،(المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 27 تشرين الأول 2022)،في:https://pmo.iq/ /

سادساً: المصادر أجنبية:

1- Iraq,wordBank,2025,(https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical), accessed may 27,2025.

2- Climate and clear air pollution; https://www.ccacoalition.org/ar/partners/iraq?utm_source=chatgpt.com

3- The Reality Of The Lraqi Economy Between Current Challenges And Future Options Available Waqie Alaiqtisad Aleiraqii Bayn Altahadiyat Alhaliat Walkhiarat Almustaq baliat Almutaha.

4- The Impact Of Investment And Agricultural Employment On The Growth Of Agricultural Output In Iraq For The Period (1990-2018) AthirAlaistithmar Waleamalat Alziraeiat EalaaNumui Alnaatij Alziraeii Fi Aleiraq Lilmuda(1990-2018).

5- Muqdad Abdul-Wahhab Al-Khatib, Challenges of the New Economy in Iraq ,journal of the college of basic education. 2012, Volume 18, Issue 74.

6- SHUKUR AHMED, Sara; ABD, Ruba Saheb. التغيرات المناخية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي:(دراسة في الابعاد الاستراتيجية). Tikrit Journal For Political Science, 2024, 4.37: 221-250.

Reference:

First - Books:

1. Tamara Kazim Al-Asadi, Iraq and Climate Change: Challenges and Addressing Policies, in a group of authors, The Climate Dilemma: The Challenge and Pluralism of Policies, reviewed and edited by Dr. Muthanna Faiq Mar'i (Baghdad: Iraqi Institute for Dialogue, 2025).
2. Zaman Majid Odeh and Hiba Nasir Abdul Razzaq, The Green Theory for a Sustainable International System, in a group of authors, The Climate Dilemma: The Challenge and Pluralism of Policies, reviewed and edited by Dr. Muthanna Faiq Mar'i (Baghdad: Iraqi Institute for Dialogue, 2025).

Second - Research and Periodicals:

1. Ibtisam Hatem Alwan and Dina Muhammad Jabr, Productive and Effective Diplomacy (Iraq after 2021 as a Model), International Political Journal, Special Issue for the Fourteenth Annual Scientific Conference entitled "Towards Effective Diplomacy to Strengthen Iraq's Regional and International Position," in cooperation with the Iraqi Ministry of Foreign Affairs (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, 2024).
2- Balasim Jamil Khalaf, "The Proposed Environmental Policy to Reduce Environmental Pollution in Iraq," Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University of Baghdad, Issue 48 (University of Baghdad: College of Administration and Economics, 2016).
3- Bin Saeed Halima and Jabali Muhammad Al-Amin, "The South Korean Experience in Adopting Green Behavior and Its Impact on Sustainable Development," Journal of Organization and Work, Issue 1 (Algeria: Mustafa Stambouli University, Mascara, 2020), p. 114.
4- Haneen Faeq Hassan and Saja Nabil Aziz, "The Effectiveness of Iraqi Diplomacy in Climate Change Conferences," International Political Journal, Special Issue on the 14th Annual Scientific Conference, "Towards Effective Diplomacy to Enhance Iraq's Regional and International Position," in cooperation with the Iraqi Ministry of Foreign Affairs (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, 2024).
5- Sara Qasim Abdul-Ridha, "Alternative Energy Sources and Their Role in Mitigating Climate Change," International Political Journal, Issue 56 (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, 2023).
6- Saeed Kazim Ahmed, "Iraq and Climate Change - Impacts and Confronting Challenges," International Political Journal, Issue 58 (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, 2024).
7- Firas Abbas Hashim, "Iraqi Strategic Policies in Confronting the Implications of Climate Change," Knights of Rapid Response Journal for Security Studies, Issue 2 (Iraq: Iraqi Ministry of Interior, 2024).
8- Mustafa Jassim Hussein and Salwa Ghazanfar Hikmat, "Challenges of Iraqi Water Security," International Political Journal, Issue 54 (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, 2023).
9- Nazim Nawaf Ibrahim, "The Emerging Water Security Crisis in Iraq after 2003: An Attempt to Identify Obstacles, Solutions, and Future Prospects," International Political Journal, Issue 54 (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, 2023).
10- Nawzad Abdul Rahman Al-Hiti, Environmental and Economic Impacts of Climate Change with Special Reference to Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 82 (Al-Mustansiriya University: College of Administration and Economics, 2024).

12- Hadi Faisal Saadoun, The Impact of Climate Change on Human Health from a Geographical Perspective, College of Education Journal, Issue 4 (Al-Mustansiriya University: College of Education, 2019).
13- Alaa Mohammed Hassan , & Saif Nussrat Tawfeeq (2023). "THE ROLE OF THE UNITED NATIONS IN MITIGATING GLOBAL CLIMATE CHANGE". Russian Law Journal, 11 (9S), 521-536.
14- AL-ZUBAIDI, Riyad Mahdi; KHALAF, Alaa Taleb. The future of the water dispute between Iraq and Turkey-challenges and solutions. Tikrit Journal For Political Science, 2019, 3.17: 29-48.
15- FLAYH, Duaa Noori. Climate changes and their impact on achieving sustainable development: Iraq as a model. Tikrit Journal for Political Science, 2024, 1.34.

Third: Reports and Workshops:

1- The National Strategy for Environmental Protection and Improvement in the Republic of Iraq 2024-2030 (United Nations Development Program in cooperation with the United States Agency for International Development, 2024).
2- International Labor Organization, How to Work in the Green Economy in Iraq? A Guide for Youth, Job Seekers, and Their Supporters, Published Report (International Labor Organization, 2022).
3- Elham Makki, Mechanisms for Writing Public Policy and Influence, Workshop within the Iraqi Youth Council for Climate Change Policies, (Baghdad: Institute of Politics for the Promotion of Democracy, December 25, 2024).

Fourth: Personal Interviews:

1. An interview conducted by the researcher with the political advisor at the Ministry of Water Resources, Dr. Louay Ali Hussein, on January 10, 2025.
2. An interview conducted by the researcher with the director of the Climate Horizons Volunteer Team, Shamel Zamel Kaim, on January 8, 2025.
3. An interview conducted by the researcher with the academic specialist in atmospheric and energy sciences, Dr. Alaa Najm, at the College of Science, Al-Mustansiriya University, on January 12, 2025.
4. An interview conducted by the researcher with the professor of international studies at the College of Political Science, University of Baghdad and director of the Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Dr. Saad Obaid Alwan Al-Saeedi, on January 19, 2025.

Fifth: Electronic Sources:

1. Faris Qara, The Green Theory in International Relations (Political Encyclopedia, 2019), at: https://bit.ly/3Q0bTWl
2. Prime Minister Mohammed Shia al-Sudani, The Curriculum Ministerial, (Prime Minister's Media Office, October 27, 2022), at: https://pmo.iq/